حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

أنور بدر

الكثير من النقاشات التي استهلكت وقت المعارضة السورية بخصوص جنيف ٢ تنم عن غباء سياسي, استطاع النظام أن يجيره لصالحه في أكثر من مناسبة, وأول مظاهر هذا الغباء تكمن في نزعة التطرف التي ترفض جنيف٢ لمجرد أنها لن تحاور النظام, موقف تطهري يرفض محاورة العدو, وهؤلاء الطهرانيون لا ينفكون يستشهدون بصمود وبطولات الثوار في العالم, متجاهلين أن كل الثورات انتهت إلى مرحلة تفاوضية, ويمكن أن نذكر بهذا الصدد ثلاثين سنة من الحرب الفيتنامية البطولية ضد الفرنسيين أولاً, ومن ثم ضد الأمريكان, والتي انتهت بمعركة سياسية لا تقل بطولة عن معارك القتال, معركة استمرت لست سنوات من التفاوض استطاع الفيتناميون أن يحققوا خلاله أهداف ثورتهم المظفرة.

المشكلة أن هؤلاء الطهرانيون لا يدركون العلاقة بين الحرب والسياسة, فيرفضون ما يمكن أن يتحصل بالحل السياسي, على أمل أن يتحقق بالحرب حتى لو تضاعفت أثمان النصر, وهذا أيضا غباء محض, فإذا تمكنا بالوسائل السلمية أن نحقق أهداف الثورة, ونخفض فاتورة الدم السوري, يكون هو الأجدر بنا كثوار حقيقين.

وكأني بأصدقائنا الطهرانيين يهزون رؤوسهم أسفا على هؤلاء الثوار الذين يتخيلون أن النظام يمكن أن يُقدم لهم النصر على طبق من فضة, لكن الغباء أن يتخيلوا زملاءهم ممن سيجلسون إلى طاولة المفاوضات, بأنهم ذاهبون لتقديم الاعتذار عما بدر منهم تجاه النظام, ومن ثمّ يستسلمون له, أو يقدمون له النصر على طبق من فضة, وهذا الغباء مبني على الكثير من قلة الخبرة وانعدام الثقة بالنفس والآخر.

لذلك بنى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة رؤيته لجنيف ٢ في اجتماع الهيئة العامة الأخير وكأنه حدث واقع, رغم يقين الأغلبية بأن النظام الدولي لم يعمل حقيقة على إيجاد آليات تنفيذ مقررات جنيف١ ناهيك عن جنيف٢, وبالتالي سيخوضون معركة الحل السياسي فيما لو أزفّ وقتها, وسيطالبون النظام والمجتمع الدولي بإيجاد آليات تطبيق قرارات جنيف١ومن ثمّ جنيف٢ والتي تنطلق من الشق الإنساني المتمثل بفتح ممرات إنسانية آمنة لإغاثة المناطق المنكوبة, وفك الحصار عن المدن والبلدات السورية لدخول المنظمات الدولية والمساعدات الغذائية والطبية, ناهيك عن إطلاق سراح المعتقلين, أقلهم النساء والأطفال, ثمّ وقف ألة القتل والتدمير, وبشكل خاص منها صواريخ سكود والبراميل المتفجرة والقذائف الثقيلة, ليتم في النهاية سحب المظاهر المسلحة من المدن والبلدات السورية, تمهيدا لتشكيل هيئة حكم وطنية بصلاحيات كاملة, أي بما فيها الصلاحيات الأمنية والعسكرية التي منحها الدستور للرئيس, بمعنى تجريد الأسد من صلاحياته الدستورية ليكون مآله مذبلة التاريخ.

نحن لا نقدم شروطا للدخول في المفاوضات, لكننا نطالب المجتمع الدولي بالالتزام بتعهداته السابقة, ما تمّ منها في جنيف١ وما أقر في اجتماع لندن لأصدقاء سوريا, والذين عليهم مجتمعين, بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي, أن يضغطوا على إيران لسحب كل الميليشيات المولية لها من سوريا, والبدء بتشكيل محكمة حقوق الإنسان في سوريا, لمحاكمة مجرمي الحرب والمسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد السوريين.

كما عليهم منح الشرعية والضمانات الدولية لتنفيذ هذه القرارات عبر برنامج زمني ملزم, للمفاوضات وللمرحلة الانتقالية, وبضمانات دولية تلزم النظام على تنفيذ هذه الاتفاقيات الموقعة والتي ستوقع تحت البند السابع في مجلس الأمن بعد تبنيه نتائج مؤتمر جنيف.

عندما نمتلك رؤية سياسية متكاملة, نستطيع أن نفاوض دون خوف, فالمستقبل لسوريا, ولإرادة شعب لن تقهر.

الافتتاحية

العوامل الخارجية في الثورة السورية

سامي شيحان

تفيد القراءة المتأنية لما عرف بحقبة الحرب الباردة, أن كل حركات التحرر من الاستعمار وثورات الشعوب في العالم الثالث ضد الديكتاتوريات المتسلطة, خضعت للاستقطاب الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بشكل أساسي, حيث كنّا نتغنى بدعم المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي لتلك الحركات والثورات التي قامت من فيتنام وكمبوديا إلى ظفار واليمن الجنوبي, ومن ارتيريا والجزائر إلى أنغولا وغواتيمالا, وحتى كوبا ونيكاريغوا وصولاً إلى ثورة الشعب الفلسطيني المستمرة حتى الآن, مقابل إدانة قصوى لدعم ومساندة أمريكا وبقايا الدول الاستعمارية لأنظمة الاستبداد والديكتاتورية.

وبالتالي لم توجد في التاريخ ثورة أو حركة تحرر ظلت معزولة عن تلك المزدوجة السابقة من الاستقطاب «مع وضد», وهو ما يتشدق به كثير من المعارضين في الثورة السورية, بحجة عدم التدخل الخارجي, وليتهم كانوا صادقين مع أنفسهم, فهم يؤيدون التدخل الروسي الصيني الداعمين للنظام, بل يغضون الطرف عن المشاركة الإيرانية المباشرة في قتل السوريين, لكنهم يرفضون دعم أصدقاء سوريا للثورة السورية, والذي اقتصر غالباً على التصريحات الإعلامية وشيء من الإغاثة الإنسانية.

المسألة الثانية الجديرة بالتوقف, أن مبادئ احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها, وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها, مشروطة بمدى احترام تلك الدول لحقوق مواطنيها أفرادا وجماعات, وفق المادة ٣٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه». فلا سيادة لحكومة تضطهد مواطنيها أو تنتقص حقوقهم الانسانية, ما يفترض تجاوز القصور في نظام الأمن الدولي ذاته, الذي نشأ في ظل الاستقطاب الدولي السابق. ولذا على المجتمع الدولي الذي يتشدق بحقوق الانسان ومدنية الدولة والممارسة الديمقراطية للسياسة, أن يشعر بالعار لخذلانه السوريين في ثورتهم ضد الفساد والطغيان.

الاتفاق على تحييد مخيم اليرموك!

نبيل حيفاوي

أعلنت الفصائل الفلسطينية, بعد مفاوضات متكررة, عن الوصول إلى اتفاق على» تحييد» مخيم اليرموك, عن الصراع الجاري بين ثورة الشعب السوري والنظام, وشارك في مساعي البحث عن حل وجهاء من المخيم والهيئة الأهلية الفلسطينية, التي تقوم منذ فترة بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للفلسطينيين الباقين في المخيم.

ما ورد في بنود الاتفاق كما صرحت الفصائل والوجهاء, ينص على إخلاء المخيم من «المسلحين» الذين لا يقطنون المخيم, أما الفلسطينيين منهم, فلهم معالجة أخرى أطلق عليها: «تسوية أوضاعهم», على أن تنسحب قوات النظام عن مداخل المخيم وتسمح للسكان بالدخول والخروج, ولا تمنع دخول المواد الغذائية والطبية, والبدء بإصلاح شبكات الكهرباء والمياه, ورفع المتاريس من الطرقات والأزقة.

استقبل سكان المخيم الاتفاق بارتياح, دون أن يطمئنوا تماما لتطبيقه, مضى أسبوع تقريبا على الإعلان عن الاتفاق, وباستثناء إدخال مئات ربطات الخبز يوميا, والسماح للمرضى والجرحى بالخروج لتلقي العلاج, والقيام برفع المتاريس والسواتر, بجهود أبناء المخيم, فلا معلومات عن حركة دخول وخروج طبيعيتين من المخيم وإليه.

كتائب الجيش الحر, أعلنت من جانبها الانسحاب من المخيم باتجاه مناطق محاذية له, كيلدا وببيلا والحجر الاسود وأماكن أخرى, مظهرة حسن نواياها تجاه المخيم وأبنائه, غير أن أسئلة كثيرة تدور في وسط الناس, تشف عن اهتزاز الثقة بما ستأتي به الأيام القادمة.

أول تلك الأسئلة عن الجهة الضامنة لتطبيق الاتفاق, فحسب ما أعلنه إعلام الفصائل, ستقوم قوى عسكرية من أربعة فصائل بحفظ الأمن في المخيم, ومن بينها الفصائل الموالية للنظام, والتي شاركت في قمع الفلسطينيين على امتداد مراحل الثورة السورية, لكن حاجة الناس للهدوء وتأمين الغذاء والدواء, والوعد بعودة الذين اضطروا لمغادرة المخيم, راودت الأمل بين المواطنين, لكنهم لا يخفون حذرهم من خديعة يقوم بها النظام, لاجتياح المخيم بصمت والتمركز فيه, لشن هجمات على المناطق المتاخمة للمخيم والمتداخلة معه.

والسؤال الثاني يتعلق برفض النظام وضع مخيم اليرموك تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» وهو ما يعترف به النظام السوري وبقية الأنظمة العربية, هذا الرفض لم يلق ارتياحا من الفلسطينيين, ووضع علامة شك كبيرة في نوايا النظام من وراء الاتفاق المذكور.

والسؤال الثالث, يتصل بمراحل تطبيق الاتفاق, حيث تم تقسيم المخيم إلى جزأين, من شارع الثلاثين حتى اليرموك, ومن اليرموك حتى شارع فلسطين المحاذي لشارع نسرين الذي تسيطرت عليه عصابات مسلحة طائفية, قاتلت مع النظام وارتكبت عددا من الجرائم. ولعل النظام يسعى من وراء ذلك إلى ابتزاز القاطنين في شارع فلسطين, ووضعهم بين ناره ونار شبيحة نسرين, ورهن مصيرهم بسيطرته على شارعي اليرموك والثلاثين.

ومن ناحية النظام, الذي تغطى بالرأفة والإنسانية, بقبوله دخول الغذاء والدواء, والحرص على السكان المتبقين داخل المخيم (٣٠٠٠٠) تقريبا, يسعى بخبث لجعل أرض المخيم مسرح تحرك لقواته, لمحاصرة يلدا وببيلا, ولفصل المخيم عن القدم والحجر الأسود, لتسهيل سيطرته على مناطق جديدة في جنوب العاصمة.

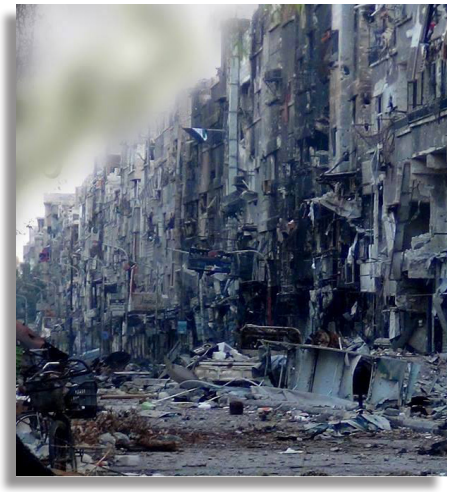

وحتى اللحظة, لا مؤشرات على سير تطبيق الاتفاق بما يرفع البطش والجوع والتدمير عن السكان, وكالعادة سيفبرك النظام رواية كاذبة, ليتابع عملياته لاجتياح المخيم بعد مغادرة المقاتلين له, وهو ما حذرت منه كتائب مقاتلة في صفوف الثورة, وأوضحت أن انسحابها جاء لرفع أي اتهام لها بانها سبب منع توقيع الاتفاق.

والذريعة التي استخدمها النظام لتدمير المخيم, إذ ادعى أن «الإرهابيين» هم من استخدم المخيم للهجوم على قواته, باطلة لأن الناس تتذكر ما قام به شبيحة النظام وعصابات جبريل, قبل ظهور الثوار بالسلاح دفاعا عن المخيم, ذلك الظهور الذي جاء عقب قصف طائرات الميغ لقلب المخيم, وهو ما ادى الى مغادرة أبناء المخيم لبيوتهم بأعداد كبيرة.

إنه اتفاق هزيل, وسننتظر الأيام القريبة القادمة, ونأمل أن يتجنب المخيم المزيد من الموت والجوع والدمار.

الثوار ودلالات استعادة المبادرة ميدانيا

ماجد حمود

أحدثت الهجمات الواسعة والعنيفة, التي قام بها النظام, منذ شهرين تقريبا, شكوكا قوية حول قدرة كتائب الثوار على الصمود, وبالتالي افتقادهم القدرة على العودة إلى المبادرة العسكرية ميدانيا.

خلال تلك الهجمات, تمكن النظام من السيطرة على مناطق هامة (خناصر والسفيرة وبعض قرى وبلدات جنوب دمشق), وراحت أجهزة إعلامه وإعلام حلفائه, تمارس الحرب النفسية حول معركة استراتيجية للسيطرة على منطقة القلمون, في غضون ذلك استطاع الثوار تحقيق إنجاز عسكري كبير, عندما سيطروا على مستودعات مهين, في جنوب شرق حمص, وكسبوا كميات ونوعيات مهمة من السلاح قبل انسحابهم من مهين.

وقبل عشرة أيام تقريبا, بدأت كتائب الثوار بالمبادرة إلى الهجوم لاستعادة قرى وبلدات الغوطة الشرقية, إلى جانب الهجوم الاستباقي في منطقة القلمون, وفي الوقت عينه, كان الثوار في الشمال, شرق وجنوب حلب, يوقفون زحف قوات النظام وحلفائه بعد سقوط السفيرة, والإعلان عن تقدم قواته لاستعادة السيطرة على حلب بالتدريج, موحياً بأن الطريق باتت ممهدة لانتصارات جديدة وسريعة, في ثاني أكبر المدن السورية بعد دمشق.

نتيجة تلك المبادرة, استطاع الثوار استعادة عدداً من قرى غوطة دمشق, وما زالوا يحاولون التقدم باتجاه بلدات جديدة, وكبدوا قوات النظام وحلفائه, من حزب الله تحديدا, خسائر باهظة في الأرواح, منها عدد من القادة العسكريين في الحزب, أما في القلمون التي خسر فيها الثوار وسط مدينة قارة, والجهتين الشرقية والشمالية منها, واحتفظوا بسفوحها الغربية والجنوبية, ليعاودوا تحريك عملياتهم نحو دير عطية, المتصلة بتلال مدينة النبك, والمقابلة لعدد من القرى في القلمون من ناحية الغرب, واستطاعوا السيطرة عليها وقطع طريق دمشق حمص من تلك المنطقة.

وفي محافظة القنيطرة, قام الثوار بالتقدم لمواقع جديدة, والسيطرة عليها, وهي مؤثرة جدا باتجاهين جغرافيين, اتجاه العاصمة, واتجاه بلدات محافظة درعا, رغم أهمية تلك النجاحات التكتيكية للثوار, يبقى الأمر الأكثر أهمية ودلالة, هو قدرة كتائب الثوار على استيعاب نجاحات النظام وإيقافها, ثم العودة للمبادرة إلى الهجوم, والتمكن من إحراز نجاحات هامة.

هل تعلم الثوار دروسا جديدة خلال التجربة الطويلة؟

نتمنى ذلك, وثمة ما يشير إلى شيء من هذا القبيل, ففي مهين طبق الثوار تجربة ناجحة في الهجوم السريع وتحقيق الهدف, ثم الانسحاب دون تكبدهم خسائر كبيرة, وفي القلمون, لم يتشبثوا بمدينة قارة حتى النهاية, وانسحبوا ليعاودوا الهجوم من منطقة أخرى في ذات المجال الجغرافي والعسكري, وقطعوا طريق دمشق حمص من النبك ودير عطية.

وفي هذه الأيام من مطلع كانون أول, انحسر النظام من الناحية العسكرية لمواقع الدفاع, وأوقف اندفاعاته للسيطرة على مناطق جديدة, وهو يكتفي بالمشاغلة بالقصف عن بعد, ويعيد تنظيم صفوف قواته, وبالتأكيد سيعاود الهجوم عندما يتسنى له ذلك, لكن بإمكان الثوار إحباط هجماته الجديدة, وتكليفه ثمنا غاليا فيها, إن استطاعوا تطبيق خبرات جديدة في المواجهة, ولعلهم اكتسبوها بالتجربة, وبثمن غالٍ قدموه على طريق المواجهة لآلة الدمار والجريمة.

المخبرون حثالة المجتمع السوري

تحقيق ـ نعيم نصار

عندما تلفظ كلمة «مخبر» أمام أي مواطن سوري، فإن مساحة من الخوف الإضافي سوف يشعر بها فور تلفظك للكلمة، وتعني في دلالتها الأمنية ذلك الإنسان الذي يعيش بيننا، على أنه كائن مثلنا، لكنه وظّف قدراته وخدماته سراً من أجل خدمة أجهزة الأمن، فإذا سمع مثلاً فلاناً تلفظ بشتيمة تمسّ الرئيس أو المخابرات أو غيرهم من فروع السلطة وتفرعاتها، فإنه سيكتب تقريراً بما سمعه، ويسلمه للجهاز الأمني الذي يعمل في خدمته.

واتسعت دائرة المخبرين العاملين في خدمة الأجهزة الأمنية لتشمل كل مناحي الحياة الاجتماعية والعسكرية، «الضابط» عهد «والأسماء مستعارة كالعادة» يشرح لنا شيئاً عن الشبكة الأمنية في جيش النظام، ففي كل فرقة ضابط أمن، وكذا الحال في كل لواء وكتيبة، وهؤلاء الضباط يتبعون للفرع الأمني الذي كلفهم بالمتابعة الأمنية، ولا يتبعون لإدارة الفرقة أو إدارة اللواء, ويعتمدون في عملهم على شبكة مخبرين موزعين في كافة أنحاء الفرقة أو اللواء، عساكر وصف ضباط وضباط أيضاً, يعملون كمخبرين يقدمون المعلومات لضابط الأمن الذي يرفع تقاريره للفرع الأمني فورا.

إضافة لضابط الأمن العلني، هناك ضابط أمن سري غير معروف من قبل العسكريين، وهذا الضابط السري يكون ولاءه وارتباطه بالنظام مطلقاً, ويتبع لهذا الضابط عدد من المخبرين المنتشرين في معظم زوايا الكتيبة أو اللواء أو الفرقة.

إضافة لذلك.. يتابع الضابط «عهد» شرحه، هناك منتدبون من فروع الأمن في كل قطعة عسكرية، حيث يأتي المنتدب، ليتجول في الفرقة, وغالباً يعني وجوده في الفرقة منغصاً حقيقياً لقائد الفرقة, فمثلاً الأمن العسكري له منتدب, وحتى أفرع الأمن العسكري كفرع فلسطين أو فرع المنطقة لها أيضاً منتدبون.

ومن المهام التي قد توكل للمخبرين في قطعات الجيش، تدبير مكائد معينة للضباط الذين يقفون في وجه ضابط فاسد من العيار الثقيل، وتحمل ذاكرة العسكريين المتطوعين قصصاً كثيرة عن مكائد تم ترتيبها لضباط شرفاء، ومنها أن ضابطاً متميزاً من كل النواحي تم ترتيب اعترافات «مفبركة» عليه من قبل عسكري مخبر لضابط الأمن، فحواها بأن الضابط «لوطي» وقد مارس «اللواطة» مع العسكري بعد ترهيبه، وتكفي هذه الاعترافات لتسرح ضابطاً من عمله.

ويختم الضابط «عهد» كلامه هنا، والأسوأ حين يجري اتهام ضابط معين بأنه ذو ميول إسلامية، وقد شاهده البعض وهو يصلّي، في هذه الحال قد يتم التحقيق مع الضابط المتميز أو اعتقاله مباشرة وبالتالي استبعاده من الجيش.

يحصل المخبرون على مبالغ مالية لقاء خدماتهم المقدمة على شكل تقارير مكتوبة أو هاتفية، ويحصلون أيضاً على امتيازات أخرى مثل رخص المسدسات أو البوارد الآلية، ومع بداية الثورة السورية في ١٥ آذار ٢٠١١ انضم العدد الأكبر منهم إلى صفّ الشبّيحة المدافعين عن نظام القتل, وصار يتبع للشبّيحة أيضاً شبكة من المخبرين المحليين.

وعن صفات المخبرين الأخلاقية يحكي «أبو منى» وهو سجين رأي سابق, أمضى في سجون الطاغية الأب ١٢ عاماً فيصفهم: المخبرون من الناحية الأخلاقية حثالة المجتمع، لا يملكون قيماً عليا تردعهم، وغالباً ما تكون تربيتهم الاجتماعية سيئة، ومعظمهم يعيش في أسر مفككة لا روابط بينها، يقضون أيامهم في السهر متنقلين بين المقاصف، يعيشون عقداً نفسية وشخصية، يعانون من الإهمال وينقصهم التوازن النفسي. بعضهم يعتقد أنه يخدم الوطن حين يشي بمعارض سياسي، لا سيما أن هؤلاء تربّوا ضمن عقلية حزب البعث، هذه العقلية الاستبدادية التي لا تتحمل كلمة معارض أو معارضة, وترى في هؤلاء مجرد خونة ومارقون، ويضيف «أبو منى» بأن المبالغ المالية التي صرفت للمخبرين طوال حكم «الطاغية الأب» ولاحقاً عهد «الطاغية الابن»، تكفي لبناء مئات المدارس والجامعات والمشافي والجسور.

نظام الطاغية الأب، ووريثه نظام الابن الاستبدادي تابع بذات الطريق الأمني والعسكري من حيث الاتكاء على المخبرين كوسيلة لمعرفة كل شيء عن حال وأحوال المجتمع، فالكثير من الاعتقالات التي تقع يومياً يقف وراءها مخبرون تخفّوا بزي بائع في بقالية أو بائع في كولبة، منهم الطالب الجامعي أو الطالبة الجامعية، وحتى الأطباء والمحامون والمهندسون بينهم مخبرين، مدراء مدارس، أساتذة جامعات يعملون كمخبرين على طلابهم وزملائهم.

يخبرنا المحامي «عناد» بأن المخبر لا يعمل فقط في المحيط الاجتماعي من أجل كشف المعارضين هذه الأيام أو المتعاطفين مع الثورة فقط، إنما يعمل أيضا ضد رفاقه، فمنذ عدة أشهر قام أحد الشبّيحة في محافظة حمص ببيع طلقات روسية لأحد المهربين، عرف بالأمر شبيحاً آخر يعيش معه في نفس الغرفة، فقام بكتابة تقرير به إلى فرع المخابرات الجوية فتم اعتقاله على إثرها، وحالياً يعاني هذا الشبيح من وضع صحي متدهور جداً بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له، ويقوم أهله بإجراء وساطات في محكمة الإرهاب، من أجل التعجيل بمحاكمته على أمل الإفراج عنه والاكتفاء بالمدة التي أمضاها في السجن.

يعود للحديث «أبو منى» ليخبرنا بأن أجهزة الأمن لا توفر معتقلاً لديها من محاولة تشغيله كمخبر لديها، فهي تعرض التعامل عليهم مقابل توقيف التعذيب الذي يتعرضون

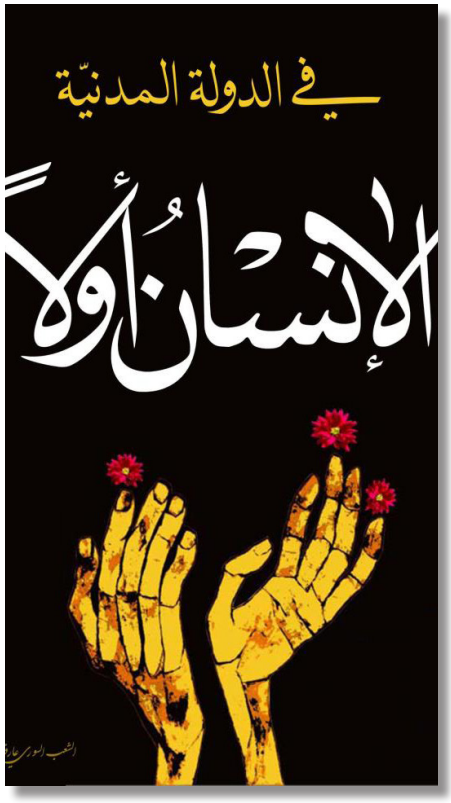

له، وقد يقبل بعضهم التعامل، وقد يرفض القسم الآخر, ويذكرنا «أبو منى» بما كتبه الكاتب ممدوح عدوان في كتابه «حيونة الإنسان» فيذكر عدوان: «في الأنظمة الاستبدادية، الجهاز البوليسي والعسكري يتسع اتساعاً ضخماً ويمارس رقابة دقيقة يستحيل معها اعتماد أي مرجع آخر ذي بال، كما أن الخوف من الوشاية والقمع يحتجز قسماً من الشعب في سلبية لا تليق بالإنسان».

وكما قلنا في السياق فثمة وزراء يعملون كمخبرين على زملائهم, وكذلك مديرون في وزارة الأوقاف، فقد نشر منذ أيام موقع «كلنا شركاء» قصة تقرير أمني أرسله مدير أوقاف الرقة, وفحواه تقرير أرسل إلى إدارة المخابرات العامة, يتبين من نصه أن مدير أوقاف الرقة كان على رأس المشتركين في إعداد التقرير بالإضافة إلى: (عمر منير- حبيب الفندي- علي العيسى).

والتقرير المذكور عبارة عن دراسة حول النشاط الديني في محافظة الرقة، وقد اقترن بقرار مدير إدارة المخابرت العامة, حيث اقتضى القرار رفع التقرير إلى الجهات العليا «مكتب بشار الأسد ومكتب الأمن القومي حينها» ومعالجة الموضوع بسرية تامة.

ويعرف السوريون أيضاً أن المخبرين لا يعملون فقط لصالح الأجهزة الأمنية, فهناك مخبرون لهذا المدير العام أو ذاك، يقومون بالتنصت على العاملين في المؤسسة لمعرفة رأيهم بالمدير أو بالوزير، وهذا الحال جزء مما تفعله أنظمة الاستبداد في حياة العباد.

ومن الأسئلة التي تشغل بال السوريين: هل اقترب اليوم الذي يرتفع فيه صوت السوري دون خوف من رقيب أو من مخبر؟ ويبدو الجواب مرتبطاً بسقوط نظام القتل.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٥) ٢٠١٣/١٢/٢

مفوضية اللاجئين تصدر تقرير

«مستقبل سوريا - أزمة الأطفال اللاجئين»

«المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٣

أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريراً جديداً من الأردن ولبنان قالت فيه إن هناك أعداداً صادمة حول الأطفال السوريين اللاجئين الذين ينشؤون في عائلات مفككة ويفقدون فرصة التعليم ويصبحون المعيل الرئيسي لأسرهم. وقال المفوض السامي، أنطونيو غوتيريس: «إن لم نتخذ إجراءات سريعة فسوف تستمر معاناة جيل من الأبرياء في حرب مروعة».

ويشير التقرير الذي أطلق عليه اسم «مستقبل سوريا - أزمة الأطفال اللاجئين» بصورة مفصلة لتفكك العائلات حيث يعيش ما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ عائلة سورية لاجئة دون آباء، وأكثر من ٣,٧٠٠ طفل لاجئ غير مصحوب أو منفصل عن كلا والديه.

وقد ترك الصراع الذي دام ٣٢ شهراً آثاراً عميقة على الأطفال العُزَّل. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣، أُحيل ٧٤١ طفلاً سورياً لاجئاً إلى المستشفيات في لبنان وتلقوا علاجاً للإصابات التي يعانون منها. وخلال فترة استغرقت عاماً واحداً، تلقى أكثر من ١٠٠٠ طفل في مخيم الزعتري بالأردن علاجاً لإصابات ترتبط بالحرب.

وأثناء مناقشات مجموعة التركيز التي أُجريت مع أولاد لاجئين، أعرب العديد عن رغبتهم في العودة إلى سوريا من أجل القتال. كما أُبلغ الباحثون بشأن أولاد يجري تدريبهم على القتال استعداداً للعودة إلى سوريا. ويقوم عدد لا يُحصى من العائلات اللاجئة التي تنعدم لديها الموارد المالية بإرسال أطفالهم للعمل لتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية. وفي كلٍّ من الأردن ولبنان، وجد الباحثون أطفالاً صغاراً تبلغ أعمارهم سبعة أعوام يعملون لساعات طويلة مقابل أجر ضئيل، وأحياناً في ظروف يتعرضون فيها للخطر والاستغلال. وفي مخيم الزعتري للاجئين بالأردن، تقوم غالبية المتاجر الصغيرة البالغ عددها ٦٨٠ متجراً بتوظيف الأطفال. ووجد تقييم أُجري في ١١ محافظة، من أصل ١٢ محافظة في الأردن، أن أسرة لاجئة واحدة من بين أسرتين من الأسر التي شملها الاستقصاء اعتمدت بصورة جزئية أو كلية على الدخل الذي يكسبه الطفل.

ويشير البحث، الذي أجرته المفوضية بشكل مفصّل، إلى حياة مؤلمة من العزلة والإقصاء وانعدام الأمن التي يتحملها العديد من الأطفال اللاجئين، حيث قال ٢٩٪ من الأطفال الذين أجريت معهم مقابلات إنهم يغادرون منازلهم مرة في الأسبوع أو أقل، وعادةً ما يكون المنزل شقة مكتظة أو مأوى مؤقتاً أو خيمة.

وقالت أنجلينا جولي المبعوثة الخاصة للمفوضية: «يجب أن يتخذ العالم إجراءً لإنقاذ جيل من الأطفال السوريين -الذين يتعرضون للصدمة والعزلة والمعاناة- من الكارثة».

وتشمل الدراسة شهادات عديدة من جانب أطفال. حيث قالت نادية، وهي لاجئة من القادمين الجدد إلى الأردن: «لقد دُمرت حياتنا. نحن لا نحصل على التعليم، ودون تعليم ليس هناك شيء. إننا نتجه نحو الدمار».

ويُظهر التقرير أن عدد الأطفال الذين لا يحصلون على التعليم يفوق عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة. فما يزيد عن نصف إجمالي عدد الأطفال السوريين، ممن هم في سن المدرسة، لا يحصلون على التعليم في الأردن. وفي لبنان، يُقدر أن يبقى ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ طفل سوري لاجئ ممن هم في سن المدرسة دون تعليم حتى نهاية العام.

ومن الآثار الأخرى حول الأزمة هو أن هناك عدد كبير من الأطفال الذين يولدون في المنفى دون أن يكون لديهم شهادات ميلاد. ويساعد تسجيل المواليد في منع حدوث حالات انعدام الجنسية. وكشف استقصاء حديث أجرته المفوضية حول تسجيل المواليد في لبنان أن ٧٧٪، من عينة تشمل ٧٨١ رضيعاً لاجئاً، ليس لديهم شهادات ميلاد رسمية. وفي الفترة بين كانون الثاني ومنتصف تشرين الأول ٢٠١٣، تمّ إصدار ٦٨ شهادة فقط لأطفال وُلدوا في مخيم الزعتري بالأردن.

ويفصّل التقرير الجهود المُضنية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المضيفة واللاجئون أنفسهم من أجل معالجة القضايا المؤلمة التي تواجه الأطفال اللاجئين. ويوضح التقرير الجهود المبتكرة التي تبذلها المفوضية ومنظمة اليونيسيف وإنقاذ الطفولة وغيرها من المنظمات غير الحكومية لإعطاء الأطفال فرصة لاستئناف تعليمهم. ويُعد كرم المجتمعات المضيفة من المعالم الإيجابية في هذا الخصوص.

وهناك ما يزيد عن ١,١ مليون طفل سوري لاجئ، يعيش معظمهم في بلدان مجاورة. ودعا السيد غوتيريس والسيدة جولي لدعم الدول المجاورة لسوريا من أجل الإبقاء على حدودها مفتوحة وتحسين خدماتها ودعم المجتمعات المضيفة، مطالبين بأن «الوصول إلى هذا العدد المخزي الناجم عن الصراع يجب أن ينتج ما هو أكثر من مجرد عناوين الصحف». كما ناشدا الدول الواقعة وراء الحدود مع سوريا لتوفير فرص إعادة التوطين وأهلية الدخول لاعتبارات إنسانية للأشخاص الذين يستمر شعورهم بعدم الأمان في المنفى، إلى جانب العائلات التي لديها أطفال تعرضوا لإصابات خطيرة.

وبعد مرور ما يقرب من ١٠٠٠ يوم على الصراع، يجري إعداد التقرير من أجل إعادة تركيز الانتباه على محنة الأطفال السوريين اللاجئين. وتُعرض النتائج على الموقع الإلكتروني المصغر المتعدد الوسائط (www.unhcr.org/futureofsyria). وقد تم تصوير بعض هذه الأفلام بواسطة كاميرات GoPro التي تتبعت الأطفال في مخيم الزعتري. ويناشد هذا الموقع الأفراد بصورة مباشرة لمشاركة قصص الأطفال والتفكير في تقديم التبرعات وكتابة رسالة تضامن سيتم مشاركتها مع الأطفال السوريين اللاجئين.

للإطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/52980af56.html

إمدادات اليونيسف تصل إلى حمص- سوريا

«اليونسيف» دمشق، ١٥ تشرين ثاني ٢٠١٣

تمكنت قافلة مشتركة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري من عبور خطوط القتال وإيصال إمدادات الإغاثة إلى ما يقرب من ٤٢,٠٠٠ شخص في محافظة حمص المحاصرة, وهي مكوّنة من ٣٣ شاحنة ومقطورة. غادرت القافلة من مدينة حمص إلى بلدتي الرستن وكراد تسنين الواقعتين شمالي المدينة. ووصلت ٢٥ شاحنة إلى الرستن محملة بلوازم تكفي ٣٠,٠٠٠ شخص، في حين وصلت المركبات الثمانية المتبقية إلى كراد تسنين محملة بالإمدادات اللازمة لـ ١٢,٠٠٠ شخص.

يقول يوسف عبد الجليل، ممثل اليونيسف في سوريا: «هذه إحدى أكبر شحنات الإمدادات التي عبرت خطوط القتال في سوريا في يوم واحد. منذ أيار ٢٠١٣ قُطعت الكثير من العائلات في هذه المنطقة عن إمدادات الإغاثة.» مضيفاً: «لقد كانت العملية التي نظمها مقر الأمم المتحدة في حمص مهمة لتطوير التعاون بين جميع الأطراف المعنية، كما وساهمت في توسيع مساحة العمل الإنساني.»

وقد شاركت سبع وكالات أممية في إيصال هذه القافلة، وهي اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وقسم الأمم المتحدة للسلامة والأمن والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إضافةً إلى الهلال الأحمر العربي السوري.

علماً أنّه في الفترة ما بين كانون الثاني وتشرين الأول هذا العام شاركت اليونيسف في ١٨عملية عابرة لخطوط القتال.

للاطلاع:

http://www.unicef.org/arabic/media/70936_24327.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٥) ٢٠١٣/١٢/٢

مشروع حرب أهلية أخرى

محمد سليم

لم يحمل تأسيس الجبهة الإسلامية أي جديد، فالجماعات المتوحدة تحت هذه اليافطة كانت شبه موحدة في الأصل. هي ذات توجه فكري أيديولوجي واحد، وترفع الشعارات نفسها، كما جمعها تنسيق عملياتي في ميادين القتال، وكذلك فإنها تعتمد على مصادر تمويل متقاربة، وثمة إشارات على أنها مدعومة سياسياً من جهة إقليمية واحدة.

التوحد جاء إذاً تحصيل حاصل، والإعلان عنه أخذ شكلاً بروتوكولياً دعائياً، ولم يكن خطوة جديدة، أو قفزة إلى الأمام.

ولكن الجديد فعلاً هو أن الجبهة اعتبرت نفسها كياناً تاماً ونهائياً، مفصولاً، قولاً وفعلاً، عن بقية الفصائل المقاتلة ومكونات الحراك الثوري السوري، وذلك خلافاً للتنظيمات المتوحدة سابقاً والتي كانت تعلن أن توحيدها ما هو إلا خطوة على طريق وحدة الثورة السورية كلها.

الجبهة تقصي، من حيث المبدأ، كثيراً من فصائل المعارضة المسلحة والتيارات السياسية الموجودة على الساحة، ولاسيما تلك التي تنتمي إلى الجيش الحر (الذي يرأسه سليم ادريس)، والائتلاف الوطني، وتشي وثائقها وتصريحات قادتها بأنها تقدم نفسها ممثلاً شرعياً ووحيداً للثورة السورية، وبديلاً عن كل مكونات المعارضة (بشقيها السياسي والعسكري).

الجديد أيضاً، وفي السياق نفسه، أن الجبهة حسمت تماماً رؤيتها لشكل الدولة السورية المقبلة، إذ أعلنت في بيان تأسيسها أن «السيادة في هذه الدولة ستكون لشرع الله، وحده مرجعاً وحاكماً وموجهاً وناظماً لتصرفات الفرد والمجتمع والدولة»، مؤكدة رفضها العلمانية والدولة المدنية، كما أعلنت رفضها للديموقراطية وبرلماناتها لأنها «تقوم على أساس أن التشريع حق للشعب عبر مؤسساتها التمثيلية بينما في الإسلام إن الحكم إلا لله».

وفي موضوع الأقليات، أكدت الجبهة أن «التراب السوري يضم نسيجاً منوعاً من الأقليات العرقية والدينية تقاسمته مع المسلمين لمئات السنين في ظل الشريعة الغراء التي صانت حقوقها».

يأتي هذا الحسم بعد شهور من نأي الفصائل الإسلامية بنفسها عن موضوع الدولة المرغوبة، شكلها وطبيعتها وهويتها، إذ كانت هذه الفصائل، وبينها من انضم إلى الجبهة، تكرر أنها تقاتل لإسقاط النظام، وستترك شكل الدولة للشعب السوري الذي يقرر وحده هذا الأمر.

ومنذ عام تقريباً عندما أعلنت فصائل إسلامية، في شريط مصور، نيتها إقامة دولة إسلامية فإن كثيراً من الفصائل ذات التوجه الديني أبدت عدم رضاها وسارعت إلى إعلان تنصلها. ثم راحت نغمة (دولة الشريعة) ترتفع تدريجياً لتعلو بوضوح مع تأسيس زهران علوش لـ (جيش الإسلام)، وها هي، مع الجبهة الإسلامية، تغدو هدفاً معلناً ونهائياً لا رجعة عنه.

يقدم قادة الجبهة أنفسهم كمخلصين جاؤوا لينقذوا الشعب السوري من الشرذمة والانقسام، معتقدين أنهم يرفعون شعاراً يلقى إجماع السوريين ويخلق لهم حافزاً أقوى للصمود.. غير أن الواقع يقول عكس ذلك، فهناك فصائل مقاتلة كثيرة، وتيارات سياسية فاعلة، تناضل من أجل دولة مدنية ديمقراطية، كما أن الشباب الذي فجر ثورة آذار (٢٠١١) لا يزال بعيداً عن القبول باستبدال استبداد بعثي باستبداد ديني. وإذا كانت الفصائل والتيارات المدنية تعيش ضياعاً ناجماً عن خذلان العالم لها، فسيكون وهماً الاعتقاد بأنها ستسلم بإراقة حلمها، وذهاب تضحياتها سدى.

إن مشروع الجبهة هو عامل جديد للشرذمة والانقسام، بل هو مشروع حرب أهلية قادمة تلي مرحلة الخلاص من الاستبداد القائم.

وقبل ذلك، فهذا المشروع يُصعّب المواجهة الحالية ويزيد الشرائح الموالية وحدة وتماسكاً، ويعطي مصداقية للمخاوف الدولية والإقليمية من مرحلة ما بعد النظام. فهل هذا هو ما تريده الجبهة؟!

هذا بالطبع فضلاً عن التساؤل عن واقعية شعار الدولة الدينية، إذ أثبتت جميع التجارب السابقة المماثلة أنه شعار مجرد غير قابل للصرف على أرض الواقع.

السوريون الذين تغيروا إلى الأبد

ياسر عطا الله

يقدم البعض صورة متشائمة لمآل الثورة السورية. إنها ثورة مجهضة لم تستطع تحقيق أي من أهدافها، وذلك بعد أن خذلها العالم، وجاء من بين أبنائها من اختطفها وحرفها عن مسارها. لقد فشلت في إسقاط النظام، كما فشلت في تقديم البديل عنه..

يقتصر هؤلاء في استنتاجهم على المعايير السياسية والعسكرية المباشرة، وهي بالطبع معايير أساسية وجوهرية، ولكنهم يغفلون عن مجالات أخرى، أقل وضوحاً دون أن تكون أقل أهمية، مجالات حققت فيها الثورة نجاحات كبيرة وحاسمة ومحصنة ضد الانتكاس.

الثورة لم تغير النظام، ولكنها غيرت السوريين أنفسهم، نظرتهم لأنفسهم ومستقبلهم والعالم من حولهم، الشيء الذي يستحيل معه بقاء الصيغة السياسية الراهنة على حالها، وهو ما سيفضي، عاجلاً أم آجلاً، إلى التغيير السياسي المنشود.

لقد أسقطت الثورة العديد من الأوهام الراسخة المقدسة، وأولها، وأكثرها قداسة، هو وهم الممانعة.

طائرات النظام وصواريخه ومدافعه.. هي التي تكفلت بإسقاط أسطورة الممانعة، إذ وضعت أشد الناس بلاهة أمام هذا السؤال: كيف لنظام ممانع أن يقتل من شعبه ألف ضعف مما قتل من عدوه الذي يمانعه؟!

لم يكن لأكذوبة الممانعة أن تذهب إلى الجحيم إلا بصحبة شقيقتها: أكذوبة المقاومة، فقد كذّب حسن نصر الله ظنون مؤيديه وخصومه من الذين راهنوا على وطنيته أو ذكائه، فسارع إلى الانخراط في الحرب على السوريين الذين كانوا قد طوبوه قديساً، فذابوا في كلماته وتباركوا بصوره.. لقد امتلك نصر الله من الذكاء والوطنية ما جعلاه يتحول من قائد تتحقق على يديه «الانتصارات الإلهية»، إلى قائد ميليشيا طائفية، تتحقق على يديه كل الممارسات الكفيلة بتحطيم مصداقيته، وقد كانت (القصير)، التي شهدت ذروة أسطورته، هي نفسها التي دفنت هذه الأسطورة..

طوطم آخر تم تحطيمه: إنه الاستبداد، ليس الاستبداد البعثي الجاثم على صدورنا منذ نصف قرن وحسب، بل الاستبداد برمته، بكل أشكاله ووجوهه وتجلياته.. إن مئة ألف شهيد، ومئات الآلاف من الجرحى، وخمسة ملايين نازح، وعشرات المدن والبلدات المدمرة.. هو ثمن كاف ليؤمن السوريون بما قاله مواطنهم العظيم، عبد الرحمن الكواكبي، منذ أكثر من قرن: «الاستبداد أعظم بلاء لأنه وباء دائم بالفتن، وجدب مستمر بتعطيل الأعمال، وحريق متواصل بالسلب والغصب، وسيل جارف للعمران، وخوف يقطع القلوب، وظلام يعمي الأبصار، وألم لا يفتر، وصائل لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي.».. ولكن قصة السوء هذه لا بد أن تنتهي في سوريا، ومعها ستنتهي فرصة أي مستبد آخر يريد إعادة الكرة من جديد، فالثمن الذي دفعه السوريون

هو أكثر بكثير من أن يتحول هدية بين يدي قائد ملهم آخر، أو رئيس محبوب، أو زعيم ضرورة..

وإثر رحيل الاستبداد سيرحل الخوف إلى الأبد، فالشعب الذي خرج ليسقط واحداً من أعتى النظم الاستبدادية في العالم المعاصر، لن يقف في وجهه جدار خوف من أي نوع. لقد منحت الثورة شعبها (لقاحاً) أبدياً ضد الخوف، فما الذي سيخشى منه، بعد الآن، من صمد في وجه صواريخ سكود؛ وطائرات الميغ؛ والقنابل العنقودية؛ وغاز السارين؛ والعذاب الجهنمي في المعتقلات؟!

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٥) ٢٠١٣/١٢/٢

هل تكون سوريا ثمن النووي الإيراني؟

هشام القاسم

تمثل سوريا في كل الأسئلة والتكهنات التي أطلقها اتفاق (النووي) بين إيران والدول الست الكبرى.

هل من رابط بين الملفين؟ هل سيفتح جنيف الإيراني الطريق أمام جنيف السوري؟ هل سينعكس الاتفاق إيجاباً على القضية السورية؟ أم على العكس سيزيدها اشتعالاً؟ أم أنه لا رابط (إلى الآن على الأقل) بين الأمرين؟

بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على إبرام الاتفاق مع إيران، سارعت الأمم المتحدة إلى الإعلان عن موعد مؤتمر السلام السوري (جنيف ٢)، ويرى كثيرون أن هذا لم يأت من باب الصدفة، بل هو يعكس الارتباط الجوهري بين المسألتين، كما أن تسريبات كثيرة تؤكد عدم اقتصار المفاوضات بين الأمريكيين والإيرانيين، في طوريها السري والعلني، على الملف النووي، ذلك أن الولايات المتحدة في صدد استراتيجية جديدة للشرق الأوسط، تنص أبرز فقراتها على تقليص الوجود في هذه المنطقة الملتهبة، بالطبع بعد إجراءات ضرورية لإعادة ترتيبها وفق المنظور الاستراتيجي الجديد.

تجمع القراءات على أن الولايات المتحدة تريد فتح الباب أمام إيران لإدماجها في شؤون المنطقة، ولتحميلها جزءاً من مسؤولية إدارتها، لاسيما أن فراغاً كبيراً سينجم عن الانسحاب الأمريكي الجزئي باتجاه المحيط الهادي، وإيران أثبتت أنها لاعب إقليمي قوي وفاعل بامتلاكها أوراقاً عديدة هامة، ليس التلويح بالنووي إلا إحداها.. هناك نفوذها في أفغانستان، ونفوذها الأكبر في العراق ولبنان، إضافة إلى دورها المتنامي في سوريا والذي قارب مستوى الاحتلال. إذاً فمن الطبيعي أن يكون الحوار الأمريكي الإيراني قد تعدى النووي ليطال نفوذ إيران في المنطقة ودورها في الملفات الساخنة.

لا يعني هذا الاستنتاج أن (الصفقة الكبرى) التي يروج لها منذ شهور قد أبرمت. نحن، على الأرجح، ما زلنا في الخطوة الأولى، وبقية الخطوات ستأتي في الأشهر القادمة، وسوف تكون سوريا مسرحاً ومختبراً لها.

من هنا فالإجابة عن السؤال السوري تتطلب معرفة تفاصيل المباحثات الأمريكية ـ الإيرانية التي انطلقت سراً من مسقط واستكملت علناً في جنيف، وهناك من يصوغ المسألة على الشكل التالي: الإجابة عن السؤال السوري تقتضي معرفة الإجابة عن سؤال جوهري: ما هو الثمن الذي أخذته إيران مقابل تخليها عن النووي؟

يقول الباحث والخبير الأمني الأمريكي ميشيل سكوت دوران إن «الصفقة هي محطّة لطيفة مخادعة على الطريق الطويل والدموي لانسحاب أميركا من الشرق الأوسط وتراجع دورها فيه.. الثمن الخفي هو إطلاق يد إيران بالمنطقة».

وعلى ضوء ذلك يقرأ دوران مستقبل الملف السوري: «صفقة النووي الإيراني جعلت أوباما شريكاً صامتاً للأسد سيضطر إلى غض الطرف عن آلة الأسد الإجرامية، وفوق ذلك فإنَّ الإدارة احتفلت بنزع الكيماوي السوري كانتصار عظيم. ستوفر الصفقة مزيداً من الأموال للحرس الثوري الإيراني وملحقاته كحزب الله، وستجعل كل المنطقة تحت رحمة وقبضة فيلق القدس».

القراءة السائدة في الخليج العربي ليست بعيدة عن قراءة الخبير الأمريكي، وقد صور الصحفي الأمريكي توماس فريدمان حالة الفزع التي أثارها الاتفاق الأمريكي الإيراني في الأوساط الخليجية: «لم يسبق لي أبداً أن كنت في زلزال كبير، ولكني أعرف الآن كيف يشعر المرء في حالة الزلزال، بعد قضاء الأسبوع الماضي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة».

كتب الصحفي السعودي المعروف عبد الرحمن الراشد مطالباً السعودية بإجراءات استثنائية لمجابهة الموقف. يقول الراشد: «نظريا، وسياسيا وعسكريا، نعم ستضطر السعودية إلى حماية نفسها من النظام الإيراني إما بالحصول على سلاح ردع نووي، وإما باتفاقيات تعيد توازن القوة، وتحمي السعودية ودول الخليج».

ويرى صحفي سعودي آخر (طارق الحميد) إن الاتفاق مع إيران سيمنح شرعية لهيمنتها على المنطقة، وسيعطي «مظلة جديدة لحماية النظام السوري»..

تلتقي قراءات النقاد الساخطين عند قاسم مشترك يمكن صوغه في عبارة واحدة: «أمريكا سلمت المنطقة لإيران». فما هو مقدار الحقيقة الذي تنطوي عليه هذه العبارة؟ أليس في هذه الصياغة قدر من المبالغة والتهويل؟

ثمة قراءة (قراءات) أخرى ترى خلاف ذلك، فالولايات المتحدة حققت بالدبلوماسية ما تعجز عنه بالقوة العسكرية. لقد قلمت أظافر إيران، وانتزعت منها أهم أوراقها، ونجحت في تحويلها إلى دولة طبيعية قابلة للانخراط الفاعل في شؤون المنطقة والعالم، سياسياً واقتصادياً. والاتفاق حول النووي سيء فقط لأنه لم يُشرح جيداً، والمطلوب من الدبلوماسية الأمريكية أن تفهم الحلفاء حجم المكسب الذي حصلوا عليه: لقد تخلصوا من شبح النووي الإيراني المخيم فوق رؤوسهم، ما يستدعي منهم تنفس الصعداء بدلاً من الصياح بغضب..

ربما نستطيع مزج عناصر من القراءتين وصولاً إلى قراءة ثالثة أكثر واقعية، لا تفرط في التفاؤل، وفي الوقت نفسه تكون أقل تهويلاً.

من غير المعقول أن تنتقل الولايات المتحدة من حالة العداء مع إيران إلى تسليمها المنطقة على طبق من ذهب. منطقة الشرق الأوسط تشهد تغييرات دراماتيكية، وتمور بحراك سيحتاج سنوات عديدة حتى يرسو على صيغة مستقرة، وبالتالي فمنطقة كهذه لا تصلح هدية تغلف بورق سولوفان وتهدى من دولة إلى أخرى.

تريد الولايات المتحدة أن تحمي ظهرها وهي تقلص بعض نفوذها في الشرق الأوسط، وهذا يحتاج إلى ترتيب تشارك فيه كل الأطراف الفاعلة بالمنطقة، وبينها إيران. إنها تعترف بالأمر الواقع ولا تجترح واقعاً جديداً. والأمر الواقع يفيد بوجود لاعبين أقوياء إلى جانب إيران، فهناك إسرائيل وتركيا والسعودية، ما يجعل من المستحيل تسليم المنطقة برمتها إلى لاعب واحد، ويحول فكرة الوكيل الحصري إلى شبح يستحضره الخوف المتسرع ويطرده التأمل المتعقل.

القنبلة النووية الإيرانية ما كانت لتهدد أراضي أمريكا، بل أراضي حلفاءها حيث لها مصالح لا تزال قائمة، فإذا كانت واشنطن تريد تسليم حلفائها ومصالحها إلى إيران، فلماذا إذاً هذا الجهد الكبير لإحباط مشروع القنبلة؟!

ومع ذلك فلنفترض أن الولايات المتحدة قررت ترك الحبل على الغارب، والسماح لإيران أن تفعل ما يحلو لها، فماذا عن الحدود الواقعية للقوة الإيرانية؟

على الأرجح، إذاً أن الاتفاق الأمريكي الإيراني، قد فتح الباب أمام إيران، لا لتكون شرطي الشرق الأوسط، بل شريكاً رسمياً ومعترفاً به بين شركاء إقليميين عديدين، وهي لن تحصل مقابل النووي على المنطقة، بل على اعتراف بمصالح محددة لها في هذه المنطقة.

وفي سوريا، وهذا ما يهمنا، لن تطلق يد إيران تماماً لتنجز حلها وتقسر السوريين على ما لا يمكن قبوله، فهذا غير قابل للتحقيق فضلاً عن كونه يستفز قوى إقليمية أخرى لا تزال تحتفظ بأهمية لدى واشنطن.

الأكثر واقعية، وقابلية للتصديق، هو أن إيران ستحصل على اعتراف بمصالحها في سوريا، ولكنها بالمقابل ستجبر على تقديم تنازلات، بمعنى آخر فهي، هنا أيضاً، ستكون مجرد شريك وليس وكيلاً حصرياً.

والأهم أن استلام إيران للملف السوري لا يتعلق بمنحة أمريكية، بل بإرادة السوريين وقبولهم، فكيف سينجح (الحل الإيراني) في ظل رفض عشرين مليون سوري له؟

مجلة «تواصل» ..

انطلاقة قوية جمعت المتضادين سياسياً في مشروع واحد

يارا بدر

انطلقت مجلة «تواصل» مع بداية تشرين الأول ٢٠١٣, بألوان تشد الناظر بقوّتها, وأسماء مثقفين وكتّاب من جيلٍ عاش حراك الثمانينيات السياسي والثقافي وتجربة الاعتقال التي طالت بالبعض منهم لأكثر من عقد. ففي العدد الثاني من المجلة شهرية, نقرأ للشاعر السوري المُقيّم في المهجر فرج بيرقدار, كما نقرأ لمثقفين أمثال سلام كواكبي ويحيى العريضي, وفي صفحات تجمع كذلك رؤية جورج صبرة من جهة وقلم د. محمد حبش من جهة ثانية. في حين يتابع د. رضوان زيادة حديثه عن خطة التحوّل الديمقراطي في سوريا, أمّا خولة دنيا فتأخذنا إلى بيروت والنازحين السوريين فيها بمقال عنونته «بيروت خيمتنا». ومن بيروت إلى البوسنة نذهب مع إبراهيم الجبين الذي يكتب عن «سورية والبوسنة», ونقرأ كذلك مقال عن الاجتياح الهمجي لبلدة «القصير», وآخر عن حصار الغوطتين, وتغطيات من جامعات حلب حتى مخيم التضامن. وصولاً إلى الحديث عن العقلانية الشجاعة كما يراها الدكتور أحمد برقاوي, وعن الدولة والنظام كتب وزير الثقافة السابق د. رياض نعسان آغا, بالإضافة إلى حوار مع رئيس الوزراء المنشق د. رياض حجاب, وأسماء أخرى عديدة ضمّت صفحات المجلة اليافعة العهد مقالاتهم, مثل د. صادق جلال العظم وكمال اللبواني ووائل سوّاح, ونجم الدين السمّان, ولقمان ديركي وآخرون. ضمن أبواب تنوّعت من الفكر والسياسة إلى باب بعنوان التغريبة السورية الكبرى وآخر بعنوان حنين وصولاً إلى إعلام سوري حرّ ويوميات السوريين بالإضافة إلى الثقافة والفنون والاقتصاد.

«تواصل» هي ثاني أضخم مجلة في إصدارات إعلام الثورة السورية, من بعد مجلة «أوراق» التي تصدرها «رابطة الكتّاب السوريين». وتصدر مجلة «تواصل» بدعم من التجمع الوطني الحر؛ وحالياً هي في متناول القرّاء عبر نسخة الكترونية مؤقتة, على أمل إصدار وتوزيع النسخة الورقية قريباً. يعمل في هيئة تحريرها كمراسلين كل من خولة دنيا- محمود الشرع - رشا عمران- عارف حمزة - حسين برو - فتون الوعرية- يوسف رشيد ونجمة الصباح مصطفى. في حين يتولّى «مهيار الدمشقي» إخراجها الفني, ونجم الدين السمّان رئاسة التحرير. مؤخراً صدر العدد الثالث من المجلة, وقد أفردت ملفها لبحث قضيتين سياسية وفكرية, بعنوان (سوريا فوق داعش) و(الأسد الصغير في الكاريكاتير العربي والعالمي).

وكانت مناسبة لحوار سريع مع رئيس التحرير السمان, عن المجلة كمشروع ورؤية:

*- نجم الدين السمّان.. بصفتك رئيس تحرير مجلة «تواصل», هل تحدّثنا عنها كمشروع إعلامي جديد ؟

** - «تواصل» هي أول مجلة شهرية سورية شاملة؛ تصدر في التغريبة السورية الكبرى؛ ب ١٢٨ صفحة الكترونية مؤقتاً؛ وفي أبوابها: سياسة - فكر - يوميات السوريين - التغريبة السورية الكبرى - ثقافة وفنون - إعلام حر - حنين - اقتصاد - معتقلون وشهداء. وفي أسرة تحريرها: مراسلون في الداخل السوري وفي المهاجر؛ بعضهم بأسماء مستعارة حماية لهم.

نعمل على أن تكون مجلة مفتوحة لكل السوريين الأحرار بمختلف اتجاهاتهم؛ بعيداً عن التحزب والخندقة السياسية وحتى بعض الظواهر السلبية الأخرى المعروفة منذ زمن في ثقافتنا مثل «الشللية» وغيرها.

*- ما هي الآلية التي تعملون عليها لخلق «هوية» تميّز «تواصل» عن باقي «الإعلام الجديد» إن صحّ القول, ضمن هذه المساحة العريضة من التنوع في الأبواب والاهتمامات, وما هي الهويّة التي تبحثون عنها؟

**- أول المعايير في مجلة «تواصل» هي المهنيّة الصحفية بما يليق بتقاليد صاحبة الجلالة: الصحافة. وثاني المعايير هو الوقوف على مسافة واحدة من جميع السوريين الأحرار, وحتى من الصامتين بالرغم عنهم, لقد تواصلت مع بعض ممّن ينتمون إلى الشريحة الصامتة في داخل سوريا, وحصلت منهم على مواد نُشرت بأسماء مستعارة؛ وفيها الكثير من المصداقية, أمّا ثالث المعايير وأهمها على الإطلاق فهو التركيز على قراءة مستقبل سوريا انطلاقاً من حاضرها الدامي المرير, بكل قسوة هذا الحاضر.

وأحب أن أنوّه إلى أنّ الاستقلالية التي يمنحها التجمع الوطني الحر لي؛ وعدم تدخله في اختيار المواد؛ وبالطبع الثقة المتبادلة بيننا, تمنحني راحة في العمل؛ من حيث اجتمعنا على الهدف العام الكبير وهو دعم ثورة الحرية والكرامة إعلامياً وتسليط الضوء على يومياتها, كما على الأخطاء التي تمر بها؛ و الاحتفاء بالإبداع السوري على الأرض بكل أنواعه, وأياً كانت القاعدة التي ينطلق منها, سلميّة أم عسكرية أم سواها, كما بإبداعات السوريين الثقافية والفنية والعلمية..

*- من خبرتك كإعلامي عمل في مجال المطبوعات سنوات طويلة في سوريا, كيف تنظر إلى تجربة الإعلام الجديد الذي انطلق وانتشر مع انفجار الوضع في سوريا؟

**- مرّ الإعلام الجديد بعدة صعوبات؛ نتيجة الوقائع الدامية؛ وقد تجاوز بعض تلك الصعوبات؛ في حين لا يزال عاجزاً عن تجاوز بعضها الأخر. بالنسبة لي أتفهّم صعوبة بلورة إعلام سوري حر وجديد؛ في ظل الأزمات التي يخلقها الوضع المعيشي والعسكري العنيف والأمني القائم على الأرض؛ كما في ظلّ التجاذبات بين أطراف المعارضة السورية على المستوى السياسي؛ لكن ثلاث سنوات تقريباً قد مرّت؛ هي كافية بالتأكيد لندخل مرحلة جديدة, لا ارتجال فيها. مرحلة تقوم فيها صحافة تعتمد على المهنية والكفاءة الصحفية؛ وتبتعد عن التخندق؛ والاهم أن تكون صحافة مُتحرّرة نهائياً من ميراث الإعلام الذي عرفناه في الحقبة الأسدية؛ فلا تستنسخ أمراضها من جهة؛ وتتخلص من مكاتب السمسرة الإعلامية من جهة ثانية, لكن, وللأسف الشديد, أجد نفسي مضطراً إلى الاعتراف بأنّ هذه المكاتب, وأكرّر للأسف, موجودة في إعلام الثورة أيضا. كذلك أتمنّى أن نصل إلى صحافة مُتحرّرة من المحاباة؛ ومن تعيّن الإخوة والأخوات والأقارب والمدعومين, واغلبهم لا علاقة لهم بالإعلام أو بالصحافة من قريب أو بعيد.

*- ختاماً, ما هي طموحاتكم المستقبليّة بشأن «تواصل»؟

**- نحن في «تواصل» نطمح إلى أن نكون مرآةً يتواصل عبرها السوريون؛ ويرون على صفحاتها صورتهم كما هي؛ بلا رتوش. كذلك نطمح في مرحلة لاحقة, فيما إذا توفر الدعم المالي, إلى إصدار ملحق خاص بالمجلة باللغة الانكليزية من أجل إيصال صوت السوريين الأحرار إلى العالم.

صفحة تواصل في الفيس بوك:

https://www.facebook.com/tawasol.magazine

أوقفوا العنف ضد نساء سوريا

فداء يونس

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الفاتورة الباهظة التي قدمتها نساء سوريا في ظل الحرب الرعناء التي يشنها نظام الأسد ضد الشعب السوري, حيث بلغ إجمالي الضحايا من النساء منذ بداية الثورة السورية، وحتى تاريخ إصدار التقرير ١٠٨٥٠ امرأة، من بينهن ٣٦١٤ طفلة، كما قتلت أكثر من ٤٦١ امرأة برصاص قناصين، ويوجد من بين الضحايا النساء ٢٩ سيدة اعتقلن، وتم تعذيبهن حتى الموت.

التقرير الذي أصدرته الشبكة في ٢٥ تشرين الثاني، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، أوضح أن قوات النظام «لم تميز» في عمليات الإعدام والقتل، من كون المعتدى عليه رجلا أو طفلا أو امرأة، حتى أن نسبة ضحايا النساء تعادل ١١٪ من مجمل الضحايا، وأن الشبكة تسجل يوميا سقوط ضحايا نساء، بأشكال متنوعة من القتل، كالإعدام أو القنص أو الذبح أو القصف.

وتشير تقديرات الشبكة، إلى اعتقال ٤٥٠٠ امرأة، أكثر من ١٦٠٠ منهن موثقات في سجلات الشبكة، قتل منهن تحت التعذيب ٢٩ امرأة، كما تعرضت الآلاف منهن للتعذيب والاغتصاب على يد الأجهزة الأمنية، حيث وثقت منظمة «هيومان رايتس ووتش» روايات عن اعتداءات جنسية في السجون وخلال المداهمات، الأمر الذي وصفته المنظمة بالأسلوب المنهج للامتهان والإذلال.

وأشارت تقديرات الشبكة إلى أن أعداد النساء اللواتي تعرضن لعمليات عنف جنسي تجاوزت ٧٥٠٠، بينهن ٤٠٠ حالة لفتيات صغيرات دون سن ١٨، وقد حصل ذلك في حي كرم الزيتون، وحي الرفاعي، وبابا عمرو في حمص، وفي جسر الشغور في إدلب، من بينهن أيضا ما لا يقل عن ٨٥٠ حالة اغتصاب حصلت داخل الأفرع الأمنية والمعتقلات، لكن تبقى حالات الاغتصاب الأكثر انتشارا، هي التي حصلت خلال الاقتحامات والمداهمات.

ودفعت المرأة السورية ثمن التدمير الذي مارسه النظام على البنية التحتية للمجتمع, والتي أدت إلى نزوح ٢,١ مليون امرأة داخل سوريا، مقابل هجرة ١,١ مليون امرأة إلى دول الجوار.

كاريكاتير العدد

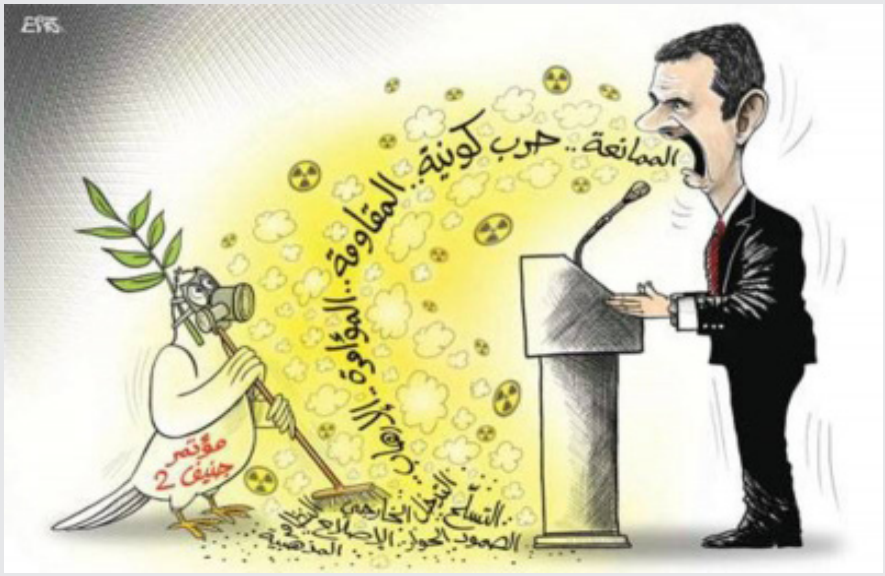

استبدال البطاقات الشخصية الآن وتغيير الديمغرافيا السورية

جورجيت أسعد

قررت الحكومة السورية تغيير بطاقات الهوية الشخصية للسوريين بكلفة تصل الى نحو ٢٨ مليون يورو. سبق اعتمادها في لجنة الموازنة والحسابات في «مجلس الشعب» السوري ضمن الموازنة الاستثمارية لوزارة الداخلية, كما جاء في وكالة الانباء السورية الرسمية «سانا», التي أوضحت أن «البطاقة الشخصية الحديثة صُممت وفق أحدث التقنيات المتبعة عالمياً في مجال البطاقات الشخصية بحيث تتضمن كامل البيانات المتعلقة بحامل البطاقة والتي تحتاجها الجهات العامة»، لافتاً إلى أن «المزايا الناجمة عن هذا المشروع هي تهيئة شروط الإقلاع بمشروع الحكومة الالكترونية, وإدخال البصمة الإلكترونية على البطاقة، مما سيجنب خزانة الدولة دفع عشرة ملايين يورو كلفة تنفيذ مشروع البصمة بشكل منفرد».

ما يلفت الانتباه في قرار الحكومة أنه يتحدث عن الكلفة المرتفعة لمشروع البصمة الإلكترونية أو مشروع استبدال الهويات الشخصية, متجاهلاً الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد, وتكلفة الحرب المرتفعة التي يشنها النظام على المناطق السورية الثائرة ضده, مما يدفع للتساؤل عن أولويات الحكومة في هذه اللحظة, وأهمية تغيير الهوية للسوريين؟ ومشروعية هذا الإجراء في بلد أصبحت أكثر من نصف جغرافيته خارج سيطرة النظام؟

إن توقيت هذا المشروع في ظرف الثورة الراهن, حيث يوجد أكثر من خمسة ملايين مواطن نازحين خارج مناطق سكنهم, وقرابة نصف هذا العدد من اللاجئين خارج سوريا, ناهيك عن مئات الآلاف من القابعين في سجون النظام, والمختفين قسرياً, والفارين من بطشه, كل هذا يفضح الأبعاد السياسية والأمنية في خلفية هذا القرار, فأبرز ما يميز الهويات الجديدة هو «الباركود» الالكتروني, الذي سيتم وضع كافة معلومات الشخص ضمنه, بما فيها المذهب الديني الذي ينتمي اليه حامل الهوية, لكنه سيؤمن للنظام تجريد كل الفارين من بطشه أو من سعير الحرب التي يشنها, وأغلب المعارضين له, من حقهم بالهوية التي تؤكد حق الجنسية الطبيعي للمواطنين, وهؤلاء يشكلون أكثر من نصف عدد سكان سوريا, مقابل سعيه لزيادة نسبة الموالين في الكتلة التصويتية لأي انتخابات تشريعية أو رئاسية قادمة.

لكن الأخطر في هذا المشروع ارتباطه بالمخططات الرامية لتغيير الواقع الديمغرافي لسوريا, بما يخدم المخططات الإيرانية في مرحلة ما بعد الأسد, فالمرشد الأعلى علي خامنئي يعتقد بأن تأثير إيران سينتهي في منطقة الشرق الأوسط إذا خسر سوريا, لذلك يسعى للاحتفاظ بموطئ قدم فيها عن طريق توطين المزيد من العناصر الشيعية من جنسيات مختلفة في سوريا, لخلق واقع ديمغرافي جديد بعد منحهم الجنسية السورية, وتحديدا في المناطق الاستراتيجية بالنسبة له في ريف دمشق, والقلمون وصولاً إلى ريف حمص, دون أن يهمل الامتداد في جنوب العاصمة دمشق, وصولا لخلخلة الاستقرار السكاني في محافظتي درعا والسويداء معاً.

هؤلاء العناصر سيشكلون طليعة انكشارية تقاتل مع النظام حالياً, وفي حال بقائه في السلطة سيمنحون وظائف في الجيش والمؤسسات الأمنية, وسيستفيد النظام من توطينهم لحل أزمة الأرامل التي خلفها سقوط أكثر من مئة ألف عسكري وشبيح من موالي النظام بين أعمار ١٨و ٣٥ سنة!

لكن, وكما فشلت إجراءات البعث ستينات القرن الماضي بخصوص الحزام الأخضر شمال سوريا, لتجريد الأكراد من جنسيتهم, وهو ما زال يدفع للآن ثمن حماقته تلك, فلن يفلح اليوم بتعليق الجنسية لبعض السوريين, أو استبدلهم بآخرين, لأنه وفور انتهاء تلك الحرب سيطالب كل ذي حق بحقه.